

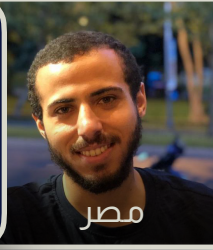
يُمكن جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في أكاديمية ابن رشد عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة:

www.averroespolicyforum.com

البنك المركزي المصري ومعالجة مشكلة التضخم في مصر

محمد أحمد عباس

باحث ورئيس تحرير مجلة سبل.



ورقة سياسات

الخلاص التنفيذي

المصري ما زال يفتقد كثيرًا من المقومات المهمة، التي يمكن حين توفرها أن تقلل إلى حد كبير من أي آثار سلبية على المدى الطويل لأي صدمات تضخمية.

ترمي ورقة السياسات التي بين يدي القارئ إلى تقديم توصيات للبنك المركزي بخصوص أدائه في معالجة مشكلة التضخم. ويرجع السبب وراء اختيار الورقة لتقديم توصيات للبنك المركزي تحديدًا فيما يتعلق بمكافحة التضخم إلى أن البنك المركزي المصري، طبقًا لقانون قانون رقم 88 لسنة 2003 (2)، كذا قرار رئيس الجمهورية رقم 64 لسنة 2004 (3)، هو المسؤول عن تحقيق الاستقرار في الأسعار، وسلامة النظام المصرفي، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة. وما تقدم لا يعني أنه ليس لمجلس الوزراء -أو غيره من الجهات- دورًا في تحقيق استقرار الأسعار، ولكن المسؤولية الأساسية في ذلك الأمر منوطة بالبنك المركزي المصري، في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وهذه التوصيات يمكن تلخيصها كالآتي:

- قيام البنك المركزي بكثير من الجهود التي تضمن حصوله على استقلاله الكاملة.

- عدم إطلاق البنك المركزي لأي مبادرات تنموية.

عانى الاقتصاد المصري خلال الأعوام الماضية، ليس فقط من موجات تضخمية يرتفع فيها التضخم لفترة مؤقتة، ثم ما يلبث أن ينخفض، ولكن كانت المعاناة أشد من ذلك؛ إذ مرت مصر بما يمكن وصفه بركود تضخمي استمر لعدة أعوام.

ارتفعت معدلات الفقر في مصر بنسبة 4.7%، خلال الفترة 2016-2018 وذلك بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك وفقًا لوزارة التخطيط المصرية هالة السعيد (1). وكما هو معلوم فإن للتضخم تأثيرات عديدة على كل طبقات المجتمع؛ وارتفاع معدلات الفقر يعني انتقال عدد من الأسر من كونهم طبقات متوسطة إلى طبقات فقيرة، أي أنه يمكننا القول إن التضخم هو أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تراجع الطبقة المتوسطة.

وأمام داء التضخم كان منوطًا بالسياسة النقدية أن تقوم بدور مهم في معالجته، وضمان سرعة امتصاصه، حتى لا تمتد تأثيراته، وتطول فترته. إلا أنه بالبحث والتحليل، تبين أن السياسات التي اتبعتها البنك المركزي المصري -المسؤول الأول عن السياسة النقدية في مصر- خلال الفترة المذكورة (2016-2019) وقبلها، لم تؤت ثمارها المطلوبة، بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام النقدي والمصرفي

- انصباب اهتمام المركزي خلال الأعوام القادمة على تحقيق محددات الانتقال الكامل لنظام استهداف التضخم.

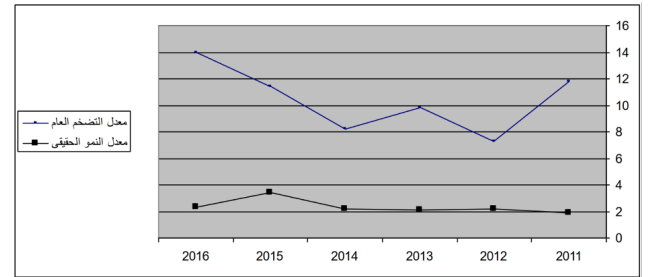
- عدم تدخل البنك المركزي للتأثير على سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية.

الإشكالية

تتبعت دراسة أصدرها معهد التخطيط القومي، معدلات التضخم خلال الأعوام الماضية في مصر، وقد لاحظت الدراسة أن الفجوة بين كل من معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، لم تتخذ شكل موجة تضخمية تتشكل وتتصاعد ثم تتلاشى تدريجيًا خلال حيز زمني محدد؛ بل مثلت اتجاهًا سائدًا طوال الفترة.

ففي مقابل معدلات نمو حقيقي تدور حول 2% في المتوسط، تراوحت معدلات التضخم العام بين 7.3% كحد أدنى في يونيو (حزيران) 2012، و14% في يونيو (حزيران) 2016؛ أي أننا في حقيقة الأمر بصدد ظاهرة ركود تضخمي (4)، ويوضح الشكل التالي هذه المعدلات.

شكل (1) : تطور معدلات التضخم ومعدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في السنوات المالية 2011-2016



المصدر: مجموعة باحثين، تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (297)، معهد التخطيط القومي، سبتمبر 2018، ص: 76.

ويمكن القول إن هذه الحالة يعود جزء كبير منها إلى الأحداث السياسية والتطورات، كما يوجد كثير من الأسباب الأخرى.

بجانب ذلك، فإن هذه الحالة لم تتوقف فقط عند عام 2016؛ بل استمرت أيضًا فيما بعد ذلك؛ إذ أدى تعويم الجنيه في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016،

إلى أن يجد الاقتصاد المصري نفسه في مواجهة مع أكبر موجة تضخمية منذ بداية الألفية الثالثة؛ حيث بلغت معدلات التضخم ذروتها في يوليو (تموز) 2017، ثم عادت هذه المعدلات مرة أخرى إلى التراجع.

لكن هذا الارتفاع الذي شهدته معدلات التضخم، كان له تأثيران في غاية الخطورة على المجتمع المصري، وهما ارتفاع معدلات الفقر، وحدوث ركود في عديد من القطاعات الاقتصادية المهمة.

ولم يكن بمقدور التراجع الذي شهدته التضخم أن يعوض هذين الأمرين، وهو أمر طبيعي للغاية، فتراجع معدلات التضخم لن ينتج عنه تلقائيًا انخفاض في معدلات الفقر.

لن تحاول الورقة البحث في أسباب هذا الركود أو دوافعه -فهذا يعتبر سياقًا اقتصاديًا آخر- لكن ما ستحاول الورقة الحديث عنه ودراسته: ما هو الدور الذي كان منوطًا بالسياسة النقدية أن تؤديه إزاء هذا الركود التضخمي، ولماذا فشلت فيه. وذلك بهدف الخروج بتوصيات للبنك المركزي، من شأنها أن تساعد فيما بعد على القيام بدوره الأساسي، وهو تحقيق استقرار عام في مستوى الأسعار، وضمان وجود نظام مصرفي قوي.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع التأكيد على أن هذه الورقة، وإن كانت موجهة في الأساس للبنك المركزي، فإن بعض التوصيات الواردة فيها يُعد القيام بها ليس من اختصاصات البنك (كالتعديل في القوانين أو خلافه)، إلا أن الهدف من ذكر هذه التوصيات هو أن يقوم البنك بفتح حوار مع مجلس النواب، أو مخاطبة الجهات المختصة، بهدف إقناعهم بضرورة تنفيذ هذه التوصيات، وأن تطبيقها من شأنه أن يساعد البنك على أداء مهمته الأساسية، التي هي بلا شك في تماس مباشر مع احتياجات المواطنين اليومية.

السياق العام

بالحديث عن أسباب حالة الركود التضخمي التي عانى منها الاقتصاد المصري؛ يمكن القول إن هناك أسبابًا كانت وراء عدم قدرة السياسة النقدية على القيام بدورها المنوط بها إزاء تلك الحالة، وهي:

1- عدم تمتع البنك المركزي المصري بالاستقلالية الكاملة:

يوجد عديد من الدراسات التي تناولت استقلالية البنك المركزي المصري بالدراسة والتحليل. ويمكن القول إن «المركزي المصري» يفتقر إلى كثير من معايير الاستقلالية، سواءً في الإطار القانوني المنظم لعمله، أو الإطار المؤسسي (5).

أ- على صعيد الإطار القانوني:

كفل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، استقلالية إدارية ومالية للبنك المركزي عن الحكومة. كذلك نص القانون على أن البنك المركزي هو المختص بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية.

لكن في الوقت ذاته، فإن القانون لم يترك للبنك المركزي بمفرده تحديد أهداف السياسة النقدية؛ حيث يقوم بوضعها بالاتفاق مع الحكومة، من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، كما يقوم محافظ البنك المركزي بإخطار مجلسي الشعب والشورى بهذه الأهداف، وبأي تعديلات يطرأ عليها خلال السنة المالية (6). أي أن البنك المركزي المصري مستقل في تحديد أدوات إدارة السياسة النقدية؛ لكنه ليس منفردًا فيما يتعلق بتحديد أهداف هذه السياسة.

خلال الفترة محل الدراسة، صدر القرار الجمهوري رقم 431 لسنة 2015، بإعادة تشكيل المجلس التنسيقي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من:

أولاً: أعضاء بحكم وظائفهم، وهم محافظ البنك المركزي، ووزراء: الاستثمار، والمالية، والتجارة والصناعة، ونائب محافظ البنك المركزي، ووكيل محافظ البنك المركزي لقطاع السياسة النقدية.

ثانياً: أعضاء من ذوي الخبرة، وهم: الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة، والدكتور محمد العريان، والدكتورة عبلة عبد اللطيف (7).

ويتضح من تشكيل اللجنة أن الأعضاء بحكم وظائفهم من مجلس الوزراء هم ثلاثة أعضاء، وباستحضار أن رئيس هذا المجلس هو رئيس

الوزراء، فإن ذلك يلقي بظلال عدم استقلالية البنك في رسم ملامح السياسة النقدية.

ب- على صعيد الإطار المؤسسي:

لا يختلف الوضع على الصعيد المؤسسي عنه في القانوني؛ إذ إن أعضاء لجنة السياسات النقدية التي تتولى مهام وضع السياسات النقدية التي يطبقها «المركزي» وتعرض عليها التقارير والدراسات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى كونها المنوط بها إقرار خفض أو زيادة أسعار الفائدة، هذه اللجنة تتشكل بقرار من رئيس البنك المركزي، وباستعراض آخر تشكيل للجنة، الذي تقرر في نوفمبر (تشرين الثاني) 2019، نجد أن أغلب أعضاء اللجنة قادمون من الحكومة، وهم:

الدكتور محمد عمران (رئيس هيئة الرقابة المالية) والدكتور أشرف العربي (وزير التخطيط السابق)، بالإضافة إلى الدكتورة نجلاء الأهواني (وزيرة التعاون الدولي السابقة) (8). ومن المؤكد أن هذا التشكيل يطرح كثيرًا من علامات الاستفهام حول استقلالية البنك (9).

2- تبنى المركزي المصري كثيرًا من السياسات الخاطئة خلال الفترة محل الدراسة:

ويمكن تلخيص بعض السياسات الخاطئة التي قام بها البنك المركزي المصري خلال الفترة محل الدراسة (2016-2019) من خلال النقاط التالية:

أ- ثبت خطأ التقديرات الأولية لمعدلات التضخم المتوقعة في مصر، كما أن زيادة في الفائدة قدرها 300 نقطة أساس يوم تعويم الجنيه، تبين أنها لم تكن كافية لمحاصرة الضغوط التضخمية الناتجة عن قرار التعويم.

ب- فيما يخص سياسة أسعار الفائدة؛ لم يكن مفهومًا لكثير من الاقتصاديين، لماذا قام المركزي بالرفع الأخير لسعر الفائدة -أي في اجتماع 6 يوليو (تموز) 2017-؛ حيث كان لذلك الرفع بلا شك آثار سلبية على القطاع الحقيقي.

كذلك يمكن القول إن المركزي تأخر في الاستفادة مما أُطلق عليه «تصحيح منتصف الدورة»؛ حيث شرع البنك الفيدرالي الأمريكي في خفض تدريجي لأسعار الفائدة في عام 2019، وتبعه في ذلك كثير

من صدور كثير من الدراسات التي تؤكد أن هذه المبادرات لم تؤت ثمارها المطلوبة.

وما نحن بصدد هنا ليس تقييم هذه المبادرات؛ بل إن ما نود أن تؤكد الورقة عليه أنه من الواضح أن هذه المبادرات استنفدت قدرًا كبيرًا من الموارد المالية في البنوك المصرية، وتحملت البنوك التجارية فرق سعر الفائدة، دون وجود إطار نظري أو مؤسسي مُعلن عن الهدف من تلك المبادرات، أو مستهدفاتها، وما تحقق منها وما لم يتحقق، هذا فضلًا عن عديد من شبّهات الفساد التي دارت حول أكبر مبادرة فيها، وهي مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد وقع «المركزي» كثيرًا من العقوبات على البنوك المتسببة في ذلك.

وإجمالاً يمكن القول: إن البنك المركزي المصري عمد إلى القيام بدور تنموي، ووجه في سبيل ذلك موارد نقدية كبيرة، في ظل عدم إعلانه عن دراسات كمية واضحة قبل إطلاق هذه المبادرات عن أثرها المتوقع، أو دراسات أخرى بعد انتهائها عن الأثر الإيجابي الذي أحدثته في تشجيع الطلب المحلي، وتنشيط الاقتصاد المصري بشكل عام، وأن غياب هذه الدراسات يطرح كثيرًا من علامات الاستفهام، فدون وجودها لن نستطيع معرفة حسابات التكلفة والخسائر. هذا مع تذكّر أن المهمة الأساسية للبنك المركزي هي تحقيق استقرار عام في الأسعار، والوصول إلى نظام مصرفي قوي.

4- إهمال البنك المركزي تحقيق الانتقال الكامل لنظام استهداف التضخم:

أعلن البنك المركزي المصري في عام 2005 أن مصر في مرحلة انتقالية لاستكمال الخطوات اللازمة للتطبيق الفعلي لسياسة استهداف التضخم.

ويمكن اختصار محددات الانتقال لنظام استهداف التضخم من خلال النقاط التالية (13):

أ- ضمان كل مؤسسات الدولة استقلالية البنك المركزي.

ب- عدم وقوع الاقتصاد محل التطبيق تحت داء «الدولة».

ج- وجود تنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

من البنوك المركزية حول العالم، ولكن لم يلحق المركزي المصري بالركب إلا متأخرًا؛ حيث شرع في خفض أسعار الفائدة بدايةً من أغسطس (آب) 2019.

ج- السياسة التي اتخذها المركزي في إدارة احتياطي النقد الأجنبي استهدفت بالأساس توصيل رسالة بأن الاقتصاد المصري في تحسن، ولكن لم ينتبه البنك إلى أن جزءًا ليس بالقليل من هذا الاحتياطي هو ودائع لدى البنك من دول عربية؛ ولذا فالجميع يعلم أنها ليست احتياطات حقيقية، كما أنها تواكبت مع زيادة كبيرة في الدين الخارجي.

د- فيما يتعلق بسياسة سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، فقد كان مُحرجًا بلا شك ما أعلن عنه صندوق النقد الدولي، من أن المركزي المصري قام بإجبار بنوك حكومية على شراء عملات أجنبية لتجنب الآثار السلبية لموجة خروج الاستثمارات الأجنبية من الأسواق الناشئة، والتي كانت مصر منها (10). وهذا الضغط يعطينا إشارة إلى أن التعويم الذي تشهده مصر الآن ليس بحقيقي، وأن «المركزي» لم يكف عن التأثير على سعر الجنيه.

ه- يمكن القول إن محاولة المركزي تغيير آلية حساب التضخم لا تعدو كونها تلاعبًا بالأرقام؛ فمن المعلوم أن اختيار سنة معينة لكي تكون سنة أساس ينبغي أن تكون الأسعار فيها مستقرة، كما أن التعديل في نسبة مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ينبغي أن يتوافق مع التطورات الحادثة على هيكل إنفاق الأسر.

3- اهتمام البنك المركزي بالقيام بدور تنموي:

أطلق البنك المركزي في عام 2013 مبادرة لتنشيط السياحة (11)، وفي فبراير (شباط) 2014 أطلق مبادرة للتمويل العقاري برأس مال 20 مليار جنيه (12)، في حين أطلق مبادرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر (كانون الأول) 2015، مستهدفًا من خلالها الوصول إلى تمويل 200 مليار جنيه.

أعاد المركزي في عام 2019 إطلاق تلك المبادرات مرة أخرى، وذلك بالرغم من عدم وجود دراسات كمية ترصد الأثر الإيجابي الذي أحدثته هذه المبادرات حين تم إطلاقها أول مرة، وذلك بالرغم

د- قدرة البنك المركزي على بناء نماذج للتوقع جيدة.

ه- وجود نظام/ قطاع مالي مستقر.

و- إعلان البنك المركزي لمستهدفات التضخم، وخطته التي من شأنها المساعدة في تطبيقها.

ز- تحقيق معدلات نمو جيدة.

عند الدراسة والتحليل للمعايير السابقة؛ نجد أن مصر فشلت في تحقيق كثير من تلك المحددات حتى الآن، وما من شك أن هذا الفشل أدى إلى أن كثيراً من الدراسات التي تقوم برصد الاقتصادات التي تحولت بشكل كامل إلى نظام استهداف التضخم، لم تضم مصر إلى تلك الدول.

وسوف تقوم الورقة في معرض الحديث عن الحلول المقترحة، ببيان ما الذي يجب على مصر القيام به من أجل ضمان انتقال كامل لنظام استهداف التضخم.

ولكن قبل الانتقال إلى الحديث عن الحلول المقترحة، ومعاييرها، تجدر الإشارة إلى أن استمرار

مصر على سياساتها نفسها، من عدم وجود تمكين حقيقي للبنك المركزي في أداء مهمته الأساسية، وانشغاله بمهام أخرى مثل القيام بدور تنموي، فإن ذلك كله ينطوي على أخطار جمة، ومنها أن مصر ما زالت تعاني من وجود نظام مالي ونقدي هش، لا يستطيع التعامل مع صدمات التضخم، سواء تلك الناتجة عن عوامل داخلية أو عوامل خارجية.

التوصيات

تسعى الورقة إلى تقديم مجموعة من الحلول، كل منها يركز على تحقيق معايير، هذه الحلول من شأنها معالجة الوضع المالي والنقدي الهش في مصر، بالإضافة إلى ضمان تحقيق انتقال مصر الكامل إلى نظام استهداف التضخم، عن طريق النظر في محددات التحول الهيكلي التي لم تقم بها مصر حتى الآن، بجانب اقتراح سياسات بديلة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها مصر، وما زالت تسير عليها. ويلخص الجدول التالي مجموعة الحلول المقترحة.

جدول (1) : الحلول المقترحة للمشكلات التي يعاني منها أداء السياسات النقدية في مصر

المشكلة	المعيار المستهدف تحقيقه	الحلول المقترحة
عدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية الكاملة.	ضمان الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي: قانونياً، ومؤسسياً.	على الصعيد القانوني: تعديل قانون البنك المركزي؛ بحيث ينص بشكل واضح على الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي في اختيار وتنفيذ السياسات التي من شأنها استهداف التضخم. على الصعيد المؤسسي: - إعادة النظر في تشكيل لجنة السياسات النقدية، وطريقة اختيار أعضائها. - تكليف البنك المركزي مؤسسات بحثية مستقلة بعمل دراسات تقييم أثر للمبادرات التي أطلقها. - تطوير قواعد البيانات لدى البنك، وأن تقوم هذه القواعد بإعلان نتائجها وتوقعاتها للاقتصاد المصري بشفافية. توقف البنك المركزي عن إطلاق أي مبادرات، وذلك حتى تستكمل مصر كل شروط الانتقال لنظام استهداف التضخم.
اهتمام البنك المركزي بالدور التنموي.	اهتمام البنك المركزي بهدفه الأساسي، وهو تحقيق استقرار عام في مستوى الأسعار.	- إعلان المعايير والمحددات التي قامت مصر بإنجازها من عام 2005 حتى الآن، في سبيل الانتقال إلى نظم استهداف التضخم. - الإعلان عن خطة بتواريخ محددة لتنفيذ ما تبقى من محددات.
عدم الانتقال الكامل لنظام استهداف التضخم.	تحقيق انتقال كامل لنظام استهداف التضخم.	تعهد البنك المركزي بعدم إجبار أي من البنوك الحكومية أو التجارية على شراء الجنيه المصري، عند انخفاض سعر صرفه أمام العملات الأجنبية.
تأثير البنك المركزي على سعر صرف الجنيه.	تحقيق انتقال كامل لنظام سعر الصرف المرن.	

المصدر: عمل الباحث

من الجدول السابق يتبين أن المشكلات التي يعاني منها البنك المركزي المصري، والتي تعوق أداءه لمهمته الأساسية، هي:

1- عدم تمتع المركزي بالاستقلالية الكاملة:

يرى الباحث أن «المركزي المصري» لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة، وإزاء هذا الوضع ينبغي على البنك المركزي العمل على الحصول على استقلاليته الكاملة: قانونياً، ومؤسسياً.

على الصعيد القانوني؛ ينبغي فتح حوار مع مجلس النواب، يطلب من خلاله البنك المركزي تعديل قانون البنك المركزي، بحيث ينص بشكل واضح على الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي، في اختيار وتنفيذ السياسات التي من شأنها استهداف التضخم.

على الصعيد المؤسسي:

- إعادة النظر في تشكيل لجنة السياسات النقدية، وطريقة اختيار أعضائها.

- تكليف البنك المركزي مؤسسات بحثية مستقلة، بعمل دراسات تقييم أثر للمبادرات التي أطلقها.

- تطوير قواعد البيانات لدى البنك، وأن تقوم هذه القواعد بإعلان نتائجها وتوقعاتها للاقتصاد المصري بشفافية.

2- اهتمام البنك المركزي بالقيام بدور تنموي:

تكمن مشكلة قيام البنك المركزي المصري بدور تنموي، في أن ذلك الدور - وإن كان لهدف جيد، وهو تنشيط الاقتصاد المصري، وتوفير فرص عمل - فإن هذا الدور يسحب مقداراً كبيراً من الموارد النقدية، وفي الوقت نفسه فإنه في ظل غياب دراسات عن الأثر الإيجابي المتولد عن هذه المبادرات، والذي يمكننا بعد الاطلاع عليه من مقارنة أثرها بتكاليفها، والبحث عن: هل كان من الممكن القيام بأمر آخر من شأنه تحصيل نتائج أفضل من تلك المبادرات؟ (14).

ولذا توصي الورقة بأن يتوقف البنك المركزي عن إطلاق أي مبادرات حتى تحقق مصر الانتقال الكامل لنظام استهداف التضخم، وكذلك حتى يتم عمل دراسات تقييم أثر عن المبادرات التي تم

إطلاقها، والتأكد من أن آثارها الإيجابية كانت أكثر من تكلفتها على الاقتصاد المصري.

3- عدم تحقيق الانتقال الكامل لنظام استهداف التضخم:

رصدت الفصل السابق كثيراً من المحددات التي ينبغي أن تتوفر في أي اقتصاد، لكي يمكن القول إنه ينفذ سياسة استهداف التضخم. وكما تم ذكره آنفاً أيضاً، فقد أعلنت مصر في عام 2005 أنها في إطار مرحلة انتقالية، ولكن حتى الآن لم تعلن هل انتهت تلك المرحلة أم لا. وبالمتابعة والبحث في هذه المعايير التي ذكرها العنصر السابق أيضاً؛ يتبين أن مصر حتى الآن لم توفّر بكثير من الشروط الأساسية لتطبيق هذه السياسة، ولذا توصي الورقة بقيام المركزي بإعلان المعايير والمحددات التي قامت مصر بإنجازها من عام 2005 حتى الآن في سبيل الانتقال إلى نظم استهداف التضخم، بالإضافة إلى الإعلان عن خطة بتواريخ محددة لتنفيذ ما تبقى من محددات.

4- تأثير المركزي على سعر صرف الجنيه المصري:

قرر البنك المركزي في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016 الانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن، بدلاً من سعر الصرف الثابت، ومنذ ذلك الوقت يفترض نظرياً ألا يخضع سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية لأي تأثير، ولكن كما تم ذكره من قبل، فقد كان محرّجاً - بلا شك - ما أعلنه صندوق النقد الدولي في مراجعته الرابعة، التي أصدرها في أبريل (نيسان) 2019، عن قيام البنك المركزي المصري بإجبار بعض بنوك حكومية على بيع عملات أجنبية، أثناء موجة خروج المستثمرين الأجانب من أسواق الدين في الاقتصادات الناشئة؛ وذلك بهدف التأثير لضمان عدم تراجع قيمة الجنيه.

ويمكن القول إن ما قام به المركزي في هذا الإطار كان تصرفاً خاطئاً، وإن هذه السياسة جعلت صافي مركز العملات الأجنبية يسجل عجزاً، وإن هذه السياسة تؤثر - بلا شك - على سمعة تعويم الجنيه، وتطرح كثيراً من التساؤلات حول: هل ما يشهده الجنيه المصري في الوقت الحالي تعويم كامل، أم أن الجنيه ما زال خاضعاً لتأثيرات من قبل البنك المركزي.

المراجع

(1) معدل الفقر في مصر يرتفع إلى 32.5 في المئة من عدد السكان، BBC عربي، 30 يوليو (تموز) 2019، <https://bbc.in/3M25ZAL>

(2) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، قانون رقم 88 لسنة 2003 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، <http://bit.ly/2VYNkOL>

(3) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 64 لسنة 2004 بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري، <https://bit.ly/2wFpMUG>

(4) مجموعة باحثين، تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (297)، معهد التخطيط القومي، سبتمبر 2018، ص: 76.

(5) في دراسة حديثة نشرها د. إبراهيم العيسوي أشار إلى أربع دراسات تطبيقية بحثت مسألة استقلال البنك المركزي المصري بعد صدور القانون 88 لعام 2003. الدراسة الأولى "استقلالية البنك المركزي المصري وطبيعة التفاعل بين السياسة النقدية والمالية" وقد خلص كاتب الدراسة "عزت ملوك قناوي" إلى أن تلك الاستقلالية ملتبسة؛ حيث رأت في القانون ما يعزز استقلال البنك المركزي، ومع ذلك قدمت مقترحات متعددة ذات طبيعة جوهرية لزيادة دور البنك المركزي في السياسة النقدية. الدراسة الثانية مستلة من أطروحة لنيل درجة الدكتوراه للباحثة سوسن الجبوري "حول العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر - دراسة قياسية" وقد استنتجت الدراسة أن البنك المركزي المصري يتمتع "بدرجة استقلالية ضعيفة جداً". الدراسة الثالثة هي لإبراهيم عوض "نحو قياس الضغط السياسي على البنوك المركزية: حالة البنك المركزي المصري" وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقلال الممنوح قانوناً للبنك المركزي بعد عام 2003 لم يُصطَحَبَ باستقلال فعلي. الدراسة الرابعة هي أطروحة دكتوراه قدمتها هبة الله إمام

توصي الورقة في هذا الصدد بأن يقوم البنك المركزي بترك سعر الجنيه لقوى العرض والطلب، ارتفاعاً وانخفاضاً، حتى لا نفاجاً في المستقبل بتراجع كبير للجنيه، إذا استمرت سياسة التأثير المستتر عليه.

وختاماً، فيما يتعلق بالتحديات التي من الممكن أن تواجه الإصلاحات المقترحة سالفه الذكر، يمكن رصد اثنين منها كما يلي:

1- عدم تقبل الكثير من القطاعات الاقتصادية لتراجع البنك المركزي عن دوره التنموي:

وهو تحدي ليس بالهين، فالبنك المركزي المصري ومنذ عام 2013 أطلق العديد من المبادرات لدعم الكثير من القطاعات المختلفة، كقطاع السياحة، والقطاع الصناعي، والقطاع العقاري، بجانب إسقاط الديون عن الأفراد المتعثرين عن السداد.

واقترح الورقة في الوقت الحالي أن يتراجع المركزي عن هذا الدور ريثما يتم انتقال مصر الكامل لنظام استهداف التضخم، لن يتم قبول ذلك بسهولة؛ ولذا ينبغي على البنك المركزي المصري أن يعمل على فتح حوار مجتمعي مع قطاعات الأعمال المختلفة موضعاً لهم الآثار والفوائد المتوقع أن تعود على الاقتصاد المصري بكل مكوناته إذا تم حدوث انتقال كامل لنظام استهداف التضخم، وأن ذلك من شأنه أن تزيد قدرة مصر على مواجهة أي موجات تضخمية في المستقبل، وأن تكون آثارها السلبية أقل ما يمكن، وأنه في سبيل ذلك سيتوجب عن المركزي التوقف عن إطلاق المبادرات لفترة زمنية.

2- تأخر ظهور النتائج:

نتائج هذه الإصلاحات لن تظهر بين عشية وضحاها، لكن آثارها المتوقعة ستظهر رويداً رويداً مع مرور الوقت، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار من قبل كلا من البنك المركزي، وكذا كل مؤسسات الدولة، وكذلك المجتمع؛ لذا ينبغي عدم التعجل في حالة عدم ظهور نتائج، بل ينبغي أن تتم الإصلاحات وفق خطة زمنية معلنة.

A Waiver Of Nonobservance Of A Performance Criterion And For Modification Of A Performance Criterion – Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For The Arab Republic Of Egypt, IMF Country Report No. 18/213, July 2018, <http://bit.ly/3cyu546>

(11) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، مبادرة البنك المركزي المصري لتنشيط قطاع السياحة، <http://bit.ly/2VNlweX>

(12) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، مبادرة التمويل العقاري، <http://bit.ly/2TEpLaV>

(13) بتصرف يسير نقلًا عن:

Nicoletta Batini & Douglas Laxton, Under What Conditions Can Inflation Targeting Be Adopted the Experience of Emerging Markets, Central Bank of Chile, Working papers, no. 406, Dec. 2006. And also, Hanna Samaryna & Jakob de Haan, Right on Target: Exploring the Determinants of Inflation Targeting Adaption, DNB Working Paper, no. 321, Nov. 2011, <http://bit.ly/2wBDyqP>

(14) يدور كثير من الأخبار عن وجود شبهات فساد كبيرة في مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث اكتشف البنك المركزي قيام 18 بنكًا -لم يُفصح عن أسماء أي منها- بتمويل عملاء غير مستحقين، ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويرجع سبب كونهم غير مستحقين إلى أنهم يمتلكون ملاءة مالية قوية.

وصلت الأزمّة إلى مجلس النواب، ووجد البنك المركزي نفسه مضطربًا في أبريل 2018 إلى توقيع عقوبات مالية على الـ18 بنكًا، حيث وصلت بعض تلك العقوبات إلى 500 مليون جنيه يتم إيداعها في البنك المركزي دون عائد لمدة تصل إلى عامين. محمود الجمل، «المركزي» يعاقب 18 بنكًا بسبب قروض «المشروعات الصغيرة»، جريدة الوطن، 4 أبريل 2019، <http://bit.ly/38kkk6s>

والتي سعت من خلالها للكشف عن مدى الاستقلال القانوني والفعلي للبنك المركزي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقلال القانوني بقي عند مستوى متوسط/معتدل، وأن مستوى الاستقلال الفعلي أعلى من ذلك بقليل. يُنظر: إبراهيم العيسوي، استقلال البنك المركزي بين النظرية والتشريع والممارسة مع إشارة خاصة إلى حالة مصر، مجلة حكامه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، سبتمبر (أيلول) 2020.

(6) الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، قانون رقم 88 لسنة 2003 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، <http://bit.ly/2VYNkOL>

(7) اليوم السابع، السيسي يعيد تشكيل المجلس التنسيقي للبنك المركزي.. وفاروق العقدة أبرز أعضائه، 26 نوفمبر 2015، <http://bit.ly/3axUkps>

(8) اليوم السابع، البنك المركزي يصدر قرارًا بتشكيل لجنة السياسات النقدية برئاسة طارق عامر، 11 يناير 2020، <http://bit.ly/3cyt8ce>

(9) رصدت دراسة «Youssef» هذا الأمر أيضًا، وكانت الدراسة بتاريخ 2007، لذا تحدثت الدراسة عن أن القادمين من مجلس الوزراء كأعضاء في لجنة السياسات النقدية، لهم أثر إيجابي في نقل وجهة نظر الحكومة إلى داخل البنك، إلا أن عددهم وتأثيرهم -بلا شك- يؤثر على استقلالية القرار في البنك المركزي. المصدر:

Hoda Abdel-Ghaffar Youssef, Towards Inflation Targeting in Egypt Fiscal and institutional reforms to support disinflation efforts, European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Publications, Number 288, September 2007, ISSN 1725-3187 (online), p: 23, <http://bit.ly/2loQtPO>

(10) International Monetary Fund, Arab Republic Of Egypt Review Under The Extended Arrangement Under The Extended Fund Facility, And Requests For